الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديناميّات المجتمع المدني في لبنان

جمعية الشفافية الدولية لبنان - لا فساد

أعدّ هذه الورقة:

الدكتور كريم المفتي
أستاذ في العلوم السياسية والقانون الدولي، مقيم حالي ًا في باريس. في عام ٢٠٠٨، أسس العيادة القانونية لحقوق اإلنسان ضمن كلية الحقوق في ًى إدارتها لمدة ١٤ عاما، وعمل من خاللها على بناء الجسور بين الألوساط االكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، جامعة الحكمة في بيروت، وتول إلى جانب مناصرة حقوق اإلنسان والتنمية البشرية في لبنان من خالل برامج البحث والتدريب. واليوم، يعمل كخبير دولي في شؤون العدالة واألمن، ولديه خبرة واسعة في مجاالت بناء الدولة وسيادة القانون والعدالة االنتقالية والحوكمة الرقمية. ً ة من قبل: ّة
إلى العربي ُترجم من اللغة اإلنجليزي Platform language T

تُرجم من اللغة الإنجليزيّة إلى العربيّة من قبل:

The language Platform

تمّ إعداد هذه الورقة في إطار مشروع " تعزيز مبادئ الشفافية والمُساءلة في عملية إعادة الإعمار والإصلاح في لبنان" (EARREL).الممولّ من قبل وزارة الخارجية الألمانية.

تماشياً مع سياسة جمعيّة الشفافيّة الدوليّة - لبنان لتوفير معلومات مفتوحة المصدر للجمهور، يمكن استخدام هذا المنشور مع ذكر مصدره. إذا لم تتمّ الإشارة إلى المصدر، تحتفظ جمعيّة الشفافيّة الدوليّة - لبنان بحقوقها في اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة ضدّ أيّ شخص يستخدم محتوى هذا المنشور دون ذكر المصدر.

© ٢٠٢٣ – جمعيّة الشفافية الدولية – لبنان – جميع الحقوق محفوظة.

جدول المحتويات

سياق الورقة ٢
مقدّمة ٣
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، سلطة رقابية ذات صلاحيات واسعة وأيادٍ مقيّدة ٦
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنظّمات المجتمع المدني: تعاون أم تنافس؟ ٨
تمهيد الطريق لمعركة فعّالة ضدّ الفساد ١١
قائمة المراجع ١٤

سياق الورقة

تندرج وثيقة الموقف هذه ضمن مشروع متعدّد الشركاء تموّله وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية وتقوده منظمتان محليّتان مقرّهما لبنان، وهما: **جمعيّة الشفافية الدولية – لبنان (TI-LB) ومرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)**، بدعم من الخبرات والشبكات المتوافرة لدى جمعيّة الشفافية الدولية – لبنان.

يهدف هذا المشروع الذي يستمرّ لعامَيْن إلى ضمان قدر أكبر من المساءلة والشفافية في المساعدات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار التي تستهدف الأشخاص الأكثر تضررًا من انفجار مرفأ بيروت على وجه الخصوص. ولإحداث هذا التغيير، يطبّق المشروع نهجًا متعدّد الأطراف يستهدف المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك شبكات الصحافيين والجهات الفاعلة الحكومية والمواطنين في لبنان، ولا سيما أولئك الأكثر تضررًا من انفجار المرفأ.
لقد أثبت المجتمع المدني قدرته على تأدية دور رقابي، وبالتالي يمكنه أيضًا بذل الجهود اللازمة لرفد المواطنين بالمعلومات الكفيلة بتمكينهم من مساءلة الجهات المسؤولة، مع الضغط على الجهات الفاعلة الحكومية لتعزيز إصلاحات المساءلة وتنفيذها. ومن شأنه أن يُنتِج منظومة من الجهات الفاعلة تكون أكثر استدامةً وأكثر قدرةً على تحديد مخاطر الفساد ورصدها والحد منها، وصولاً إلى إرساء ثقافة المساءلة والنزاهة والشفافية في لبنان لتجنّب المآسي المستقبلية المماثلة لانفجار المرفأ.

يتماشى هذا المشروع مع أهداف برنامج الشراكة من أجل التحوّل الذي أطلقته وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية لتعزيز المجتمع المدني وتمكينه من مساءلة الحكومة، فضلاً عن دعم هياكل الدولة لتنفيذ إصلاحات المساءلة.

ستتناول وثيقة الموقف هذه الدور **الواعد الذي يمكن أن تؤديه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد** في ظل الأزمة الحالية في لبنان، كما ستبحث في **سبل التعاون والتآزر** بين هذه الهيئة المنشأة حديثًا وقطاع المجتمع المدني النابض بالحياة في البلاد.

نظرًا إلى نطاق هذه الوثيقة، ستتناول الأخيرة عددًا محدودًا فقط من **أولويات مكافحة الفساد**، وبالتالي لن تُعالِج سوى بعض صلاحيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب التشريعات اللبنانية الحالية، مثل **الوصول إلى المعلومات والإثراء غير المشروع واسترداد الأموال المتأتية من جرائم الفساد**. الى جانب الأبحاث المكتبية، أجرى المؤلِّف مقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيّين من ممثلي منظمات المجتمع المدني وشركاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذين يدعمونها حاليًا. ومع ذلك، لم يتمكّن من التواصل رسميًا مع أي ممثل من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قبل الانتهاء من إعداد هذه الوثيقة.

ستتناول الوثيقة أيضًا **الفرص والتحديات** المرتبطة بتآزر أكبر بين هاتَيْن الجهتَيْن المهمّتَيْن اللتين تعملان من أجل الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد المتنامي الذي أدّى إلى شلل خطير في لبنان، مع مراعاة السياقَيْن السياسي والقانوني وتعقيداتهما. وستقدّم الوثيقة أيضًا توصيات محدّدة للمضي قدمًا في هذه الجهود وسُبُل تعزيزها.

مقدّمة

في آذار/مارس ٢٠٢٣، أعلنت وكالة العدالة الجنائية في الاتحاد الأوروبي (Eurojust) أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مشتبه به في تحقيقات تبييض أو اختلاس أموال. وأدّت التحقيقات مؤخرًا إلى تجميد نحو ١٢٠ مليون يورو من أموال الحاكم وأربعة مشتبه بهم آخرين في القضية في عدة دول أوروبية. وفتحت السلطات في سويسرا وفرنسا ولوكسمبورغ وليختنشتاين تحقيقات تتعلق بشبهات تبييض أو اختلاس أموال مرتبطة بسلامة، الذي سبق واتّهمه قاضٍ لبناني بـ"الإثراء غير المشروع" في شهر آذار/مارس الماضي.

أُحرِز هذا التقدّم على الجبهة القضائية نتيجة الجهود الحثيثة التي بذلتها منظمات المجتمع المدني المتخصّصة في مكافحة الفساد والتي تركّز على الانهيار الاقتصادي والمالي الذي شهده لبنان مؤخرًا نتيجة أسبابٍ عدّة منها الفساد المستشري. في فرنسا، تحرّك القضاء بناءً على شكاوى قدّمتها منظمتان من المجتمع المدني، وهما "شيربا"[١] وتجمّع ضحايا الممارسات الاحتيالية والإجرامية في لبنان[٢].

بالتوازي مع ذلك، لا تزال الهيئة الوطنية اللبنانية لمكافحة الفساد، التي أنشئت مؤخرًا كوكالة متخصّصة ومستقلّة لمكافحة الفساد، تستعد للانضمام إلى المعركة ضد الفساد في البلاد، الذي بلغ مستويات كارثيّة. وجاء انفجار المرفأ في ٤ آب/أغسطس كدليل صارخ على الآثار الخطيرة للفساد على لبنان، البلد المعروف بـ"الفساد المستشري، كبيرا كان أم صغير"[٣].

وفقًا للبنك الدولي، تمثّل هذه الكارثة الخطيرة الفصل الثالث من "الأزمات الكبرى الثلاث"[٤] التي ضربت لبنان، وقد أسماها البنك الدولي "الكساد المتعمّد" لوصف الوضع الحالي للاقتصاد اللبناني. وفي هذا السياق، أوضح (غيليرمي فرانس) من منظمة الشفافية الدولية أن "الفساد هو شحم هذا المحرك المولِّد للأزمات"[٥].

---

١ تأسّست في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في باريس، انظرhttps://www.asso-sherpa.org/accueil

٢ تجمّع ضحايا الممارسات الاحتيالية والإجرامية في لبنان، تأسّس في نيسان/أبريل ٢٠٢١ في باريس ، انظر https://www.journal-officiel.gouv.fr/pages/associations-detail-annonce/?q.id=id:202100171530.

٣ مؤسسة برتلسمان، BTI (2022). التقرير القطري – لبنان، غوترسلوه: مؤسسة برتلسمان (Country Report — Lebanon, Gütersloh: Bertelsmann Stiftung)، ٢٠٢٢، ص. ١٣، متاح على الرابط التالي: https://www.ecoi.net/en/file/local/2069668/country_report_2022_LBN.pdf.

٤ البنك الدولي (٢٠٢٠). مرصد الاقتصاد اللبناني، الكساد المتعمّد، خريف ٢٠٢٠، ص. ٢٧، متاح على الرابط التالي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/474551606779642981/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-The-Deliberate-Depression.pdf.

٥ غيليرمي فرانس (٢٠٢٢). لبنان: نظرة عامة على الفساد ومكافحته (Lebanon: Overview of corruption and anti-corruption)، مركز مكافحة الفساد التابع لمركز التكامل المتوسطي، منظمة الشفافية الدولية، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: file:///C:/Users/KarimElMufti/Documents/LTA%20Research/Lebanon-overview-of-corruption-and-anticorruption_U4-reviewed_PR_19.09.2022.pdf.

تمثّل مواجهة الفساد بمستوياته المتعدّدة تحديًا هائلاً. في الواقع، منذ أن أصبح لبنان طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في عام ٢٠٠٨ من خلال القانون ٢٠٠٨ / ٣٣، رضخت السلطات للضغوط الدولية لتشريع أطر وآليات مكافحة الفساد، التي تسارعت وتيرة صدورها بعد عام ٢٠١٥، كما هو موضح في الجدول رقم ١ أدناه. وفي الوقت نفسه، لم يتحقّق سوى قدر ضئيل من المساءلة لأن "جهود الدولة لاحتواء الفساد ظلّت ضئيلة، بل إن أجهزة الدولة غالبًا ما تعرقل محاولات التحقيق في قضايا الفساد المشتبه فيها"[٦]. علاوةً على ذلك، "بسبب النظام اللبناني غير الشفاف وعقد الكثير من الصفقات خارج المؤسّسات الرسمية، يصعب إثبات حالات فساد محددة. ومع ذلك، نادرًا ما يمكن ملاحقة مُرتكِبي الفساد قضائيًا في لبنان"[٧]، ما يبيّن الحاجة الماسّة إلى وكالة رقابة مستقلّة مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تسير جنبًا إلى جنب مع القضاء المستقل.

الجدول ١
تشريعات مكافحة الفساد التي اعتمدها لبنان مؤخرًا

القانون رقم ١٠٤ / ١٩٩٩ المُعدَّل بالقانون رقم ١٨٩ / ٢٠٢٠	قانون الإثراء غير المشروع
القانون رقم ٤٤ / ٢٠١٥	قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
القانون رقم ٢٨ / ٢٠١٧	قانون حق الوصول إلى المعلومات المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ / ٢٠٢١
القانون رقم ٨٣ / ٢٠١٨ و ١٨٢ / ٢٠٢٠	حماية كاشفي الفساد
القانون رقم ٨٤ / ٢٠١٨	دعم الشفافية في قطاع البترول
القانون رقم ١٧٥ / ٢٠٢١	مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
القانون رقم ١٨٩ / ٢٠٢٠	قانون بشأن التصريح عن الذمة المالية ومعاقبة الإثراء غير المشروع
القانون رقم ٢١٤ / ٢٠٢١	قانون بشأن استعادة الأموال المتأتية عن جرائم الفساد
القانون رقم ٢٤٤ / ٢٠٢١	قانون الشراء العام

٦ مؤسسة برتلسمان، BTI (٢٠٢٢). التقرير القطري – لبنان، غوترسلوه: مؤسسة برتلسمان (Country Report — Lebanon, Gütersloh: Bertelsmann Stiftung)، ٢٠٢٢، ص. ٣٤، متاح على الرابط التالي: https://www.ecoi.net/en/file/local/2069668/country_report_2022_LBN.pdf

٧ مؤسسة برتلسمان، BTI (٢٠٢٢). التقرير القطري – لبنان، غوترسلوه: مؤسسة برتلسمان (Country Report — Lebanon, Gütersloh: Bertelsmann Stiftung)، ٢٠٢٢، ص. ١٣، متاح على الرابط التالي: https://www.ecoi.net/en/file/local/2069668/country_report_2022_LBN.pdf

ورد بندٌ بشأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في قانون حق الوصول إلى المعلومات لعام ٢٠١٧، باعتبارها الجهة المعنية بتلقي الشكاوى المتعلقة بتطبيق القانون والتحقيق فيها. وقد منحها هذا التشريع المبكر سلطة إصدار قرارات مُلزِمة بشأن الإفصاح عن الوثائق التي يطلبها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني. وأُنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رسميًا بموجب القانون ١٧٥ في عام ٢٠٢٠ وأُسنِدَت إليها مجموعة واسعة من المسؤوليات والصلاحيات.

تتألف الهيئة من ستة أعضاء، يعيّنهم مجلس الوزراء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، بناءً على لوائح أسماء مقترحة مقدَّمة من مختلف القطاعات ذات الصلة. فيقدّم كلّ من نقابة المحامين، ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية قائمة تضمّ أسماء ثلاثة مرشحين محتملين، ليختار مجلس الوزراء محامٍ واحد، ومحاسب واحد، وخبير واحد في الأعمال المصرفية أو الاقتصاد، وخبير واحد في الحوكمة أو الموازنة العامة أو مكافحة الفساد. إضافةً إلى ذلك، ينتخِب جميع القضاة الإداريين والعدليّين قاضيَيْن متقاعدَيْن للانضمام إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدعوة من مجلس القضاء الأعلى.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، عُيِّنَ أعضاء الهيئة الستة، وبالتالي بدأوا رحلتهم الطويلة في سبيل إنشاء البنية التحتية للهيئة وقوانينها الداخلية لكي تبدأ بالعمل بكامل طاقتها. **وفي وقت إصدار وثيقة الموقف هذه، لم تكن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مفعّلة بعد، كما افتقرت إلى الموظّفين وإجراءات التشغيل الموحدة للاضطلاع بمهامها الواسعة والواعدة.** تقوم الهيئة حاليًا بوضع اللمسات الأخيرة على تطوير لوائحها الداخلية، والتي تتضمن الحصول على موافقة مجلس شورى الدولة ومجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية. في وقت إعداد ورقة الموقف هذه، بعد ١٤ شهرًا من تعيينهم، كان أعضاء الهيئة قد وصلوا إلى مرحلة مراجعة وزارة المالية، على الرغم من التشريعات التي تنصّ على اعتماد اللوائح في فترة ثلاثة أشهر، وفقًا للمادة ٩ من القانون ٢٠٢٠/١٧٥.

تهدف وثيقة الموقف هذه إلى البحث في الآفاق الواعدة بناءً على إمكانات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي من المفترض أن ترسخ مكانتها كمؤسّسة رقابية ضد أعمال الفساد، وفي نوع العلاقة التي يمكن أن تبنيها الهيئة مع منظمات المجتمع المدني النشِطة على المستويين المحلي والدولي.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، سلطة رقابية ذات صلاحيات واسعة وأيادٍ مقيّدة

نظريًا، إن الصلاحيات الممنوحة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المنشأة حديثًا في لبنان واسعة النطاق. ويعود ذلك أولاً إلى مكانتها الخاصة في ضوء الاستقلالية التي مُنحت لها كمؤسّسة رقابية. في الواقع، هذه المؤسّسة شبيهة بمفهوم "السلطة الإدارية المستقلة" الفرنسي (Autorité Administrative Indépendante)، التي يعتبرها مجلس شورى الدولة الفرنسي "هيئات إدارية تعمل نيابةً عن الدولة، وتتمتع بسلطة حقيقية، ولكنها لا تخضع لسلطة الحكومة"[٨].

بحسب (غيليرمي فرانس) من منظمة الشفافية الدولية، فإن التشريعات اللبنانية "تنص على أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مسؤولة أيضًا عن: رصد تكاليف الفساد وحالاته وأسبابه والجهود المبذولة لمنع الفساد ومكافحته، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي يكون لبنان طرفًا فيها، وإجراء الدراسات والبحوث في مجالات الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. كما أنّ الهيئة مكلّفة بإحالة أي مخالفة يرتكبها الموظفون العموميون إلى القضاء وبفرض قيود عليهم، مثل المنع من السفر ورفع السرية المصرفية"[٩].

نظريًا، مُنِحَت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد صلاحيات واسعة النطاق مُزوّدة بأدوات قوية للتصرف ميدانيا، لا سيما سلطة توجيه تهم جنائية ضد المخالفين في مختلف المجالات التي تشرف عليها. كما أن الهيئة مسؤولة عن حماية كاشفي الفساد وتوفير تدابير وقائية ضد العقوبات المهنية أو التسريح، سواء كان هؤلاء الأشخاص يعملون في القطاع الخاص أو العام، بالإضافة إلى منح مكافآت مالية لاسترداد الأموال العامة أو منع استخدامها لأسباب غير مشروعة. يمكن للهيئة أيضًا توجيه اتهامات أمام الهيئات التأديبية أو القضائية مباشرةً ضد أي مُرتكِب يسعى إلى الانتقام من كاشفي الفساد أو إلحاق الأذى بهم أو بأسرهم.

ونظرًا إلى امتلاكها هذه الصلاحيات الواسعة، فإن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ليست مجرد مؤسّسة رقابية مكلّفة بالرصد والإبلاغ وتقديم التوصيات حصرًا، بل يمكنها التدخل مباشرةً والتحقيق وتسمية المخالفين وفضحهم والإبلاغ عن المخالفات، وصولاً إلى تحريك الدعاوى أمام جميع المحاكم والهيئات التأديبية ذات الصلة، لطلب فرض القيود وحظر السفر ورفع السرية المصرفية.

مقارنة بنطاق عمل منظمات المجتمع المدني، تملك الهيئة مجموعة أدوات هائلة لمكافحة الفساد ومنعه. ومع ذلك، في سياق لبنان اليوم، لا تزال أيدي هذه الهيئة مقيّدة بسبب التأخير في إنشاء بنيتها التحتية وأنظمتها الداخلية وموظفيها وإجراءاتها التشغيلية.

---

٨ مجلس شورى الدولة (٢٠٢١). السلطات الإدارية المستقلة (Les autorités administratives indépendantes) - تقرير علني ٢٠٠١، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، متاح على الرابط التالي:
https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/les-autorites-administratives-independantes-rapport-public-2001.

٩ غيليرمي فرانس (٢٠٢٢). لبنان: نظرة عامة على الفساد ومكافحته (Lebanon: Overview of corruption and anti-corruption)، مركز مكافحة الفساد التابع لمركز التكامل المتوسطي، منظمة الشفافية الدولية، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، ص. ١٥، متاح على الرابط التالي:
https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/kproducts/Lebanon-overview-of-corruption-and-anticorruption_U4-reviewed_PR_19.09.2022.pdf

بعد مرور أكثر من عام على تعيين أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أرسلت المؤسّسة اللبنانية للإرسال (LBCI) طاقمًا إلى مكاتب الهيئة الفارغة وغير المجهّزة لتصوير تقرير "للبحث عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"[١٠]، واعتبر معدّ التقرير "ألا قيمة لقانون حق الوصول إلى المعلومات ولا قدرة على الوصول إليها [...] طالما أنّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مشلولة حاليًا".

وعليه، **لا تزال الهيئة حاليًا في مرحلة التأسيس**، مع الإشارة إلى إحراز تقدُّم كبير في ما يتعلق بالتحضيرات لإنشاء هيكلها الأساسي. وتحظى هذه العملية بدعم كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١١] وشركاء آخرين، مثل مؤسّسة خبراء فرنسا (Expertise France) في إطار "مشروع مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في لبنان"[١٢]، الذي يهدف إلى "تعزيز قدرات هيئات الرقابة على منع الفساد ومكافحته"، وذلك بين جملة أهدافٍ أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن التقدُّم البطيء يعود بشكل أساسي إلى الاحتياجات الهائلة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نظرًا لنطاق عملها، من تأثيث المكاتب الجديدة الموجودة في فردان وصيانتها، وتوفير المعدات الأساسية ومولد للطاقة الكهربائية، وما إلى ذلك. في الوقت نفسه، لا يمكن للهيئة الاعتماد على موارد الدولة أو أصولها بسبب الانهيار المالي للخزينة العامة.

وحتّى لو تمكنت الهيئة من تجاوز شحّ الموارد من الدولة بفضل الدعم السخي لشركائها، فهي لن تتمكن من **تجنّب الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لبدء ولايتها**. وعلى الرغم من استقلالها، **لا تزال الهيئة بحاجة إلى التواصل مع أجهزة الدولة المشلولة حاليًا في البلد**. على سبيل المثال، يجب أن يقرّ مجلس الوزراء النظام الداخلي للهيئة، لكنّه لا يتمتّع حاليًا سوى بصلاحيات حكومة تصريف أعمال قد لا تكون قادرة على إنجاز هذه الخطوة الأساسية، ما سيكبّل أيدي الهيئة لفترة أطول.

نظرًا لنطاق مهامها، ستحتاج الهيئة أيضًا **إلى ميزانية كافية وإلى عدد كبير من الموظفين**. ويمكن للهيئة الاعتماد في الواقع على نقل موظفي الخدمة المدنية من مختلف الإدارات العامة لملء بعض الشواغر الأساسية (مع الإشارة إلى وجود ثلاثة موظفين في مناصبهم حاليًا)، ولا يزال بإمكان الهيئة تعيين موظفين عموميّين جدد بفضل منحها استثناءً يسمح لها بتجاوز بالتعليق الحالي للتوظيف العام. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحدّد عملية التوظيف مواصفات ومؤهّلات محدّدة لضمان القدرة على القيام بمهام الهيئة وتعزيز فعاليتها، نظرًا إلى المهام الواسعة الموكلة إليها.

ستحتاج الهيئة أيضًا إلى تدريب الموظفين، وهو أمر يمكن توفيره من خلال مختلف الشراكات الحالية والمستقبلية مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصّصة. غير أنّ ذلك سيتطلب **مرحلة تأسيس أطول قبل أن تتمكن الهيئة من فكّ الأغلال عن أيديها**.

حالما تبدأ الهيئة عملها، فإنها بالتأكيد **ستصطدِم ببيئة غير ودية وعدائية**، حيث ستواجه مقاومةً من الجهات الحكومية وغير الحكومية. ومن غير المنطقي أن تزيد الهيئة الطين بلّة عبر معاداة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

١٠ تقرير المؤسّسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، ١ آذار/مارس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.lbcgroup.tv/news/news-reports/689802/تبحث-عن-الهيئة-الوطنية-لمكافحة-الفساد-حق-ا-lbci-ar

١١ انظر https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/alhyyt-alwtnyt-lmkafht-alfsad

١٢ ورقة المشروع متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.expertisefrance.fr/en/fiche-projet?id=735063

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنظّمات المجتمع المدني: تعاون أم تنافس؟

من ناحية أخرى، يتمتّع مشهد المجتمع المدني في لبنان بحيثيّة مختلفة تمامًا، حيث يُعتبر **"الأكثر حيويةً في العالم العربي."** [١٣] وتنبع الضمانات الأساسية لمجتمع مدني حرّ ومنفتح من الأحكام الدستورية (تكفل المادة ١٣ من الدستور صراحةً حرية التجمّع وتكوين الجمعيات) والتشريع الليبرالي الموروث من العهد العثماني. فقانون عام ١٩٠٩ الخاصّ بالجمعيات والأحزاب السياسية يسمح بإنشاء منظمات غير ربحية بمجرّد إعطاء "العلم والخبر"، على عكس الأنظمة العربية الأخرى، التي تشترط الحصول على إذن مسبق بتأسيس المنظمات غير الحكومية. لم يعمد الانتداب الفرنسي ولا الجمهورية اللبنانية إلى تعديل **هذه الأحكام، ما عزّز أسس المجتمع المدني في البلاد على الصعيد الهيكلي.**

كذلك، فإنّ تمويل منظمات المجتمع المدني في لبنان **حرّ ومفتوح ويخضع لرقابة محدودة من الحكومة،** ما يؤدي إلى منظومة ديناميّة بشكل خاص للمجتمع المدني، الذي لطالما كان نشطًا في البلاد.

يُعدُّ **نطاق عمل منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية واسعًا لدرجة أنّ الكثيرين أشاروا إلى نشأة "جمهورية المنظمات غير الحكومية" في لبنان،** وهي مسألة أثارها مؤخرًا مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع (أوليفييه دي شوتر)[١٤]. فبفضل تولّي المجتمع المدني برامج رعاية اجتماعية واسعة النطاق ومهام دعم تُمنح عادة للسلطات الرسمية، **يفضّل عدد كبير من المانحين الإقليميين والدوليين توجيه المساعدات عبر منظمات غير حكومية عالية الكفاءة والفعالية، بدلاً من المؤسسات التابعة للدولة التي تعتبر بمثابة بؤرٍ للفساد.**

بالإضافة إلى ذلك، تعترف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صراحةً بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بما في ذلك عبر إشراكه في الأنشطة المرتبطة بالاتفاقية، وفقًا للمواد ٥ و١٣ و٦٣ (٤) (ج).[١٥] بالتالي، يُعدُّ دور منظمات المجتمع المدني بالغ الأهمية. فوفقًا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تمتلك منظمات المجتمع المدني الوسائل والخبرات اللازمة للوصول إلى المعلومات وتوفيرها واستخدامها لتحقيق مستويات أعلى من المساءلة والمشاركة في المناصرة والتثقيف والتوعية حول قضايا الفساد؛ ودعم عملية وضع قوانين وسياسات وبرامج لمكافحة الفساد من خلال تقديم المعارف المتخصصة والمحلية ومن خلال التنسيق والتعاون مع الحكومات؛ وتقديم المشورة لكاشفي الفساد؛ وإجراء البحوث في مجالات مختلفة من أعمال مكافحة الفساد؛ ويمكن أن تسهم حتى في إنفاذ سياسات خاصة بمكافحة الفساد.[١٦]

---

١٣ مؤسسة برتلسمان، BTI (٢٠٢٢). Bertelsmann Stiftung, BTI (٢٠٢٢). Country Report — Lebanon, Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, ٢٠٢٢, p. ١١ (التقرير القطري – لبنان، غوترسلوه: مؤسسة برتلسمان، ٢٠٢٢، الصفحة ١١) ، متاح على الرابط التالي:
https://www.ecoi.net/ar/file/local/2069668/country_report_2022_LBN.pdf.

١٤ إسماعيل نعار وطلال الحاج، لبنان معرّض أن يصبح جمهورية من المنظمات غير الحكومية: مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع (Lebanon risks becoming a republic of NGOs: UN Special Rapporteur on Poverty)، أخبار العربية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي:
https://english.alarabiya.net/News/middle-east/202127/11//Lebanon-risks-becoming-a-republic-of-NGOs-UN-Special-Rapporteur-on-Poverty#:~:text=Lebanon%20risks%20becoming%20a%20republic%20of%20NGOs%3A%20UN%20Special%20Rapporteur%20on%20Poverty,-Lebanon&text=There%20is%20a%20crisis%20of,Special%20Rapporteur%20on%20Poverty%20warned

١٥ انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٩). المجتمع المدني من أجل فرص التنمية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (Civil Society for Development Opportunities through the United Nations Convention against Corruption)، متاح على الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/NGO/Fast-tracking/1806316-_eBook.pdf

١٦ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٥). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد (UNCAC and Civil Society Participation in Anti-Corruption Efforts)، متاح على الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session6/SpecialEvents/UNCAC_and_Civil_Society_Participation.pdf

بالنسبة إلى مسألة الشفافية والفساد، **أُنشئ الكثير من المنظمات غير الحكومية المتخصّصة في لبنان للتنديد بممارسات الفساد المتزايدة بعد انتهاء الحرب والتصدّي لها**، وهي ممارسات سهّلتها وصاية النظام السوري على أجهزة الدولة اللبنانية اعتبارًا من العام ١٩٩٢. وفي العام ١٩٩٩، أُنشئت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (التي أصبحت مؤخرًا الفرع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية في لبنان)، وهي إحدى الجهات الرقابية الأولية في فترة ما بعد الحرب التي سلّطت الضوء على جرائم الفساد. كما أدخلت عدّة منظمات غير ربحية، سابقة وحالية، عناصر سياساتية إلى حملاتها وأنشطتها، مثل العمل على أدوات الميزانية العامة (الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركيًا)، وتطوير السياسات (منتدى الشباب الاقتصادي، نحنُ)، والشراء العام (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية)، والوصول إلى المعلومات (جمعية الشفافية الدولية - لبنان، مبادرة "غربال"، مبادرة "ش.م.ل"، مبادرة Open Data Lebanon)، والأخلاقيات الضريبية (الجمعية اللبنانية لحقوق المكلّفين)، وجمع البيانات المتعلّقة بالرشوة لتسمية المرتكبين وفضحهم (سكّر الدكانة) إلخ.، بينما يعمل القسم الآخر من هذه المنظّمات على استهداف الإفلات من العقاب المستشري في قضايا الفساد والمطالبة بقضاء مستقلّ وفعّال (المفكّرة القانونية).

إلى جانب حركات المجتمع المدني الرامية إلى مكافحة الفساد، يبرز باحثون وخلايا تفكير ومنصات إعلامية كثيرة انخرطت في الصحافة الاستقصائية لكشف أعمال الفساد أو الإثراء غير المشروع أو مخططات تبييض الأموال. حتى إنّ المنظمات غير الحكومية الدولية مثل "هيومن رايتس ووتش" قد أشارت إلى الفساد المستشري وكيف تسبّب الوضع الكارثي بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[١٧].

تؤدّي منظمات المجتمع المدني دورًا أساسيًا في توليد الإرادة السياسية وتبنّي جدول أعمال يضمن الحفاظ على المصلحة العامة. بالتالي، نجحت المنظمات غير الحكومية في لبنان في الضغط من أجل سنّ تشريعات لمكافحة الفساد بغية مواءمة الإطار القانوني في البلاد مع الشروط المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

علاوةً على ذلك، نجحت منظمات المجتمع المدني أيضًا **في منع إقرار أنظمة غير ملائمة ومنافية للمنطق**، كما عندما حاول مجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ إصدار قانون عفو يرمي إلى إعفاء سوء السلوك الخطير المرتكب من قبل المسؤولين الحكوميين. ومورِسَت آنذاك ضغوط كبيرة ونُظِّمَت تظاهرات، حيث عمد المحتجّون إلى منع النواب من الوصول إلى المجلس للحؤول دون إصدار قانون "كان ليؤدّي على الأرجح إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب بشكل أكبر في البلاد، بما في ذلك لقضايا مرتبطة بالفساد"، بحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش"[١٨].

أما في قضايا الفساد الأخيرة المتعلقة بالإثراء غير المشروع المزعوم من قبل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بواسطة شقيقه رجا والمعاونين المقرّبين منه، **فتؤدّي منظمات المجتمع المدني التي أسّسها المغتربون اللبنانيون في أوروبا دورًا محوريًا**، لا سيّما في كشف الكثير من خيوط المخالفات المزعومة وتوجيه التهم أمام المحاكم الفرنسية والألمانية والسويسرية. وصرّحت زينة واكيم من جمعيّة "المحاسبة الآن" لصحيفة "لوموند" الفرنسية أنّ "المجتمع المدني وكاشفي الفساد معنيّون أكثر من أي وقت مضى. فالطبقة السياسية تدرك أنّ وسائل الحصول على المعلومات ستبقى متوفّرة دومًا، مهما فرضت من عوائق"[١٩].

لكنْ، وعلى الرغم من الإنجازات البارزة في مجال رصد الفساد والإبلاغ عنه، وتعزيز المساءلة الاجتماعية والتوعية، وبناء القدرات والضغط، **لا تتمتّع منظمات المجتمع المدني بالصلاحيات نفسها المنوطة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.**

بالتالي، **تظهر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أنها الحليف الطبيعي والأمثل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كونها مدفوعة بالهدف ذاته المتمثّل في مكافحة الفساد الممنهج والمستشري.** فمجرّد إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعلى الرغم من التأخيرات في تفعيلها، هو **انتصار للناشطين المناهضين للفساد.** كما أنّه **من المهمّ أن تبني الهيئة جسورًا مع منظمات المجتمع المدني، ما يفضي في نهاية المطاف إلى روابط وثيقة للوقوف بحزم ضدّ جرائم الفساد.** كان لجمعية الشفافية الدولية دورًا فاعلاً من أجل بدء حوار هيكلي بين زملائها من ممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء الهيئة.

ومن المستحسن ألا ينظر أصحاب المصلحة الرئيسيون إلى بعضهم البعض كمنافسين، فيتنافسون على وقت واضعي السياسات واهتمامهم، وعلى التمويل والموارد، والتغطية الإعلامية، والتأثير على الرأي العام. ويتوقّع أن يتحقّق هذا السيناريو ما لم تُقدَّم **تطمينات متبادلة واضحة** خلال مرحلة التأسيس.

أما الهدف الثاني من التطمينات، وخاصّة من جانب المجتمع المدني، فيتعلق بضمان **الاستقلالية عن التدخلات السياسية ضمن الهيئة.** لا تخلو طريقة التعيينات المعتمدة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من الاعتبارات السياسية والطائفية، على الرغم من أنها تستند جزئيًا إلى الاختيار المسبق من قبل الهيئات المتخصّصة. ومن المرجح جدًا أن يطالب الكثير من منظمات المجتمع المدني الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتوفير دلائل قاطعة على استقلاليتها السياسية وحيادها ازاء الاعتبارات الطائفية.

علاوةً على ذلك، من المرجح أن تتعامل **منظمات غير حكومية كثيرة بحذر من الهيئة في البداية وتساورها الشكوك حيالها. ويتوقّع أن يختبر عدد كبير من الناشطين عزم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكفاءتها** فور إطلاق أنشطتها الرسمية في المستقبل، مع الإشارة إلى خطورة توقّع نتائج غير معقولة أو فورية. وقد يقرّر البعض التنديد بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد علنًا ما لم ترقَ إلى مستوى هذه التوقعات، الأمر الذي من شأنه أن يضعف ليس أعضاء الهيئة فحسب، بل المؤسّسة الرقابية بأكملها. في الوقت نفسه، فإنّ أيّ محاولة داخلية لعرقلة عمل المؤسسة أو شلّها علنًا، وأيّ فشل في تحييد نفسها عن الأجندات الحكومية، سيثيران في النهاية انتقادات هائلة ويؤديان إلى فقدان مصداقيتها من جانب الناشطين.

هذا وينبغي أن تكون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أيضًا مستقلة عن المجتمع المدني، فتسعى إلى تشكيل هويتها وبصمتها الخاصّتين في المعركة ضد الفساد، حيث يمكن لكلا الطرفين أن يكمّلا جهود بعضهما البعض.

تمهيد الطريق لمعركة فعّالة ضدّ الفساد

يعتبر أسعد ذبيان من مبادرة "غربال" أنّ الوصول إلى مرحلة يعي فيها كلا الطرفين أنّ أيّا منهما لا يريد أن يحلّ محلّ الآخر سيعني "اجتياز نصف المسافة بالفعل".

التخطيط لورشة عمل افتتاحية لبدء بناء الجسور

في وقت إعداد وثيقة الموقف هذه، لم تجمع أي ورشة عمل أو ندوة رسمية أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وممثّلي منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ولم يبدأ سوى عدد قليل من المنظمات غير الحكومية بعقد اجتماعات فردية مع الهيئة.

بالتالي، **يُعتبر الطرفان منفتحَيْن على بناء جسور من شأنها أن تؤدي إلى تعاون أوثق في المعركة ضدّ الفساد. ومن المستحيل هنا ألا تعتمد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سياسة تفضيل بعض المنظمات غير الحكومية على غيرها**، وهو الأمر الذي لن يلقى قبولًا في قطاع الشفافية والحوكمة الرشيدة ككلّ. وعليه، تبرز الحاجة **إلى تنظيم ورشة عمل افتتاحية في أقرب وقت، تجمع كلّ أصحاب المصلحة المعنيّين حول الطاولة لإطلاق حوار رسمي ورسم مسار التعاون معًا.** بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، يمكن أن يشمل التجمّع المجموعات المتخصّصة للمغتربين اللبنانيين، التي أصبحت معنيّة إلى حدّ كبير في معالجة جرائم الفساد.

تكامل برامج العمل

بمجرد أن يسير التقارب الرسمي بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني على سكة سليمة، يمكن للطرفين استكشاف احتمالات الدعم المتبادل العديدة. وفقًا (لجيليان ديل) من منظمة الشفافية الدولية، تتمثّل إحدى القيم المضافة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في قدرتها على "تكميل عمل المؤسسات المعنية بالمساءلة، مثل وكالات مكافحة الفساد ومؤسّسات الرقابة العليا. وتعاني هذه المؤسّسات دومًا من نقص في التمويل والموارد اللازمة لتأدية عملها، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني التي تملك الخبرة في مجال مكافحة الفساد أن تقدّم المساعدة من خلال التعاون مع هذه المؤسّسات ومشاركة معارفها وخبراتها"[٢٠].

وكما أشار أسعد ذبيان من مبادرة "غربال": "لقد أثبتت منظمات المجتمع المدني قدرتها على إنجاز العمل بشكل أسرع بكثير من الدولة وإجراءاتها البيروقراطية. وبالتالي، ستستطيع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الاستفادة من المواد والنتائج المحقّقة. في الواقع، يتقاطع جزء كبير من عملنا مع عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ونحن منفتحون على دعم هذه الأخيرة بالكامل".

٢٠ جيليان ديل (٢٠١٥)، مشاركة المجتمع المدني والمساءلة العامة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منظمة الشفافية الدولية (Civil Society Participation, Public Accountability and the UN Convention Against Corruption)، متاح على الرابط التالي:
https://www.transparency.org/whatwedo/publication/civil_society_participation_public_accountability_and_the_uncac

من ناحية أخرى، **فإنّ صلاحيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كفيلة باستكمال عمل المنظمات غير الحكومية**. ففي مجاليّ الإثراء غير المشروع والوصول إلى المعلومات، **تغطي منظمات المجتمع المدني أساسًا نطاقًا هائلًا، حيث يمكن أن تشكّل الهيئة المرجع الطبيعي**، باعتبارها الملجأ الأخير للتحقيق في المرتكبين المشتبه بهم، وحماية كاشفي الفساد، وتحريك القضاء. **ومن شأن هذا التعاون لكشف أخطر جرائم الفساد في لبنان أن يُؤسّس في نهاية المطاف لنظام مساءلة حقيقي، الأمر الذي تعجز أي منظمة غير حكومية عن تحقيقه بمفردها.**

إلى ذلك، **من خلال رفد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمعلومات من خلال جهودها في مجال رصد المخالفات وتوثيقها، يمكن للمنظمات غير الحكومية مساعدة الهيئة في التركيز على تطوير الموارد في المجالات الحاسمة الأخرى وتحسينها**، إذ لن تكون الهيئة قادرة على تحقيق جميع الإمكانات المطلوبة بشكل كامل في مرحلة تأسيسها الأولية. ويشكّل ذلك جزءًا بسيطًا من الحوار المطلوب بين الطرفين لضبط جداول الأعمال وأساليب العمل، من دون التعدّي على عمل بعضهما البعض.

علاوةً على ذلك، يجب أن يتمكّن الناشطون في منظمات المجتمع المدني، الذين سيصبح الكثيرون منهم كاشفي فساد في المستقبل من خلال جهود الرصد التي يبذلونها، من الاعتماد **على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتوفير الحماية الكافية** ريثما تشقّ إفصاحاتهم طريقها إلى الجهة القضائية المختصّة. وينطبق ذلك على كاشفي الفساد من القطاعَيْن العام والخاص الذين ستشجعهم المنظمات غير الحكومية على المضي قدمًا في الكشف عن تقارير الفساد، ما يعزّز عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

دعم مأسسة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

من مصلحة المجتمع المدني المحلي والدولي تمكين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من الاضطلاع بصلاحيات واسعة والعمل بكامل طاقتها لمكافحة ظاهرة الفساد الكارثية في لبنان، من خلال المشاركة في الجهود المستمرة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة "خبراء فرنسا" على صعيد دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

من ناحية أخرى، يمكن للجهات المانحة أن تكون أكثر شفافية مع منظمات المجتمع المدني بشأن العمل المنجز مع الهيئة وأكثر شمولاً من أجل توسيع نطاق شركائها لتقديم بناء قدرات إضافية. نظرًا لأن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تساهم في **تسريع عملية نقل المعارف والخبرات** لموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودعم مأسسة الهيئة وضمان الالتزام بالممارسات الجيدة وبالمعايير الدولية. ويمكن للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن تستفيد من الاحترافية المهنية والخبرات التي تتمتّع بها منظمات المجتمع المدني المتخصّصة، والتي يتطلّع الكثير من بينها إلى المساهمة في تمكين هذه المؤسّسة الرقابية.

بالإضافة إلى ذلك، **يمكن لبوابات المجتمع المدني الرقمية المتخصصة أن تدعم جهود الرقمنة وتطوير منصات للبيانات الإلكترونية**. فيمكن الاستفادة مثلًا من المبادرات الحديثة مثل "منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة" (IMPACT)[٢١]، التي تشرف عليها مؤسّسة رقابية أخرى هي التفتيش المركزي، الذي يعمل أساسًا بكامل طاقته ويمكن الاستلهام منه لإعادة إنتاج المنصات الرقمية اللازمة لتأمين منصة لتسجيل الإفصاحات المالية للموظفين العموميين وتقارير أو شكاوى كاشفي الفساد المرتبطة بالحق في الوصول إلى المعلومات.

أخيرًا وليس آخرًا، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة في تسليط الضوء على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، من خلال **توعية الرأي العام بمهمتها ومنحها المصداقية اللازمة لتأدية دورها بفعالية.**

وكما ذكرت "مبادرة الإصلاح العربي" (Arab Reform Initiative) في تقرير لها عام ٢٠١٩، "يجب أن تسعى المجموعات المعنية بمكافحة الفساد إلى بناء بيئة مؤاتية للتغيير من خلال جهود التدريب والإعلام والمساءلة"[٢٢]، علمًا أنّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تشكّل عنصرًا أساسيًا من هذه البيئة. هذا **ويمكن للترابط المتين بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمجتمع المدني أن يفسح المجال لكسر الحلقة المفرغة للفساد المستشري الذي يستمر في شلّ البلاد.**

٢١ انظر https://impact.gov.lb/home

٢٢ برنت ماكان (٢٠١٩). نماذج استراتيجيات ناجحة لمكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Models for Successful MENA Anti-corruption Strategies)، مبادرة الإصلاح العربي، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي:
https://www.arab-reform.net/publication/models-for-successful-mena-anti-corruption-strategies/

قائمة المراجع

التقارير السياساتية (بترتيب زمني عكسي)

- غيليرمي فرانس (٢٠٢٢). لبنان: نظرة عامة على الفساد ومكافحته (Lebanon: Overview of corruption and anti-corruption)، مركز مكافحة الفساد التابع لمركز التكامل المتوسطي، منظمة الشفافية الدولية، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، ص. ١٥، متاح على الرابط التالي:
https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/kproducts/Lebanon-overview-of-corruption-and-anticorruption_U4-reviewed_PR_19.09.2022.pdf

- مؤسسة برتلسمان، ٢٠٢٢ (BTI). التقرير القطري - لبنان، غوترسلوه: مؤسسة برتلسمان (Country Report – Lebanon, Gütersloh: Bertelsmann Stiftung)، ٢٠٢٢، ص. ١١، متاح على الرابط التالي:
https://www.ecoi.net/en/file/local/2069668/country_report_2022_LBN.pdf

- مجلس شورى الدولة (٢٠٢١). السلطات الإدارية المستقلة (Les autorités administratives indépendantes) – تقرير علني ٢٠٠١، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، متاح على الرابط التالي:
https://www.conseil-etat.fr/publications-colloques/etudes/les-autorites-administratives-independantes-rapport-public-2001

- هيومن رايتس ووتش (٢٠٢١). "دبحونا من جوا": تحقيق في انفجار بيروت في ٤ آب/أغسطس، متاح على الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/report/2021/11/12/379416

- البنك الدولي (٢٠٢٠). مرصد الاقتصاد اللبناني، الكساد المتعمّد، خريف ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/474551606779642981/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-The-Deliberate-Depression.pdf

- آية المجذوب (٢٠١٩). مشاريع قوانين إشكالية على جدول أعمال البرلمان اللبناني (Problematic Bills on Lebanon Parliament's Agenda)، هيومن رايتس ووتش، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://www.hrw.org/news/2019/11/19/problematic-bills-lebanon-parliaments-agenda

- برنت ماكان (٢٠١٩). نماذج استراتيجيات ناجحة لمكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Models for Successful MENA Anti-corruption Strategies)، مبادرة الإصلاح العربي، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي:
https://www.arab-reform.net/publication/models-for-successful-mena-anti-corruption-strategies

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٩). المجتمع المدني من أجل فرص التنمية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (Civil Society for Development Opportunities through the United Nations Convention against Corruption)، متاح على الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/NGO/Fast-tracking/18-06316_eBook.pdf

- جيليان ديل (٢٠١٥). مشاركة المجتمع المدني والمساءلة العامة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منظمة الشفافية الدولية (Civil Society Participation, Public Accountability and the UN Convention Against Corruption)، متاح على الرابط التالي:
https://www.transparency.org/whatwedo/publication/civil_society_participation_public_accountability_and_the_uncac

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٥). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد (UNCAC and Civil Society Participation in Anti-Corruption Efforts)، متاح على الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session6/SpecialEvents/UNCAC_and_Civil_Society_Participation.pdf

- منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٣). مكافحة الفساد: أي دور للمجتمع المدني؟ تجربة منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Fighting Corruption, What Role for Civil Society? The Experience of the OECD)، متاح على الرابط التالي:
https://www.oecd.org/daf/anti-bribery/anti-briberyconvention/19567549.pdf

التقارير الإعلامية

- تقرير المؤسّسة اللبنانية للإرسال (LBCI)، ١ آذار/مارس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.lbcgroup.tv/news/news-reports/689802/lbci-تبحث-عن-الهيئة-الوطنية-لمكافحة-الفساد-حق-ar.

- إسماعيل نعار وطلال الحاج، لبنان معرّض أن يصبح جمهورية من المنظمات غير الحكومية: مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع (Lebanon risks becoming a republic of NGOs: UN Special Rapporteur on Poverty)، أخبار العربية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي:
https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2021/11/27/Lebanon-risks-becoming-a-republic-of-NGOs-UN-Special-Rapporteur-on-Poverty#:~:text=Lebanon%20risks%20becoming%20a%20republic%20of%20NGOs%3A%20UN%20Special%20Rapporteur%20on%20Poverty,-Lebanon&text=There%20is%20a%20crisis%20of,Special%20Rapporteur%20on%20Poverty%20warned

- هيلين سالون، بدأ قضاة لبنانيون وأوروبيون التعاون في قضية حاكم المصرف المركزي سلامة (Lebanese and European judges begin cooperation on central banker Salameh case)، صحيفة "لوموند"، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/01/22/lebanese-and-european-judges-begin-cooperation-on-central-banker-salameh-case_6012581_4.html

المقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين

- أسعد ذبيان، المدير التنفيذي لمبادرة "غربال"، ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣.
- فابيان مونكاد، منسق مشروع مكافحة الفساد والشفافية (ACT)، مؤسّسة "خبراء فرنسا" (Expertise France)، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٣.